

معالم الوظيفية في البلاغة العربية (دلائل الإعجاز للجرجاني أنموذجا)

Functional features in the Arabic Rhetoric (Dalailo El Ijaaz of Abdelkaher El Djourjani as a model)

~~الزایدی بودرامه~~

كلية الآداب واللغات، جامعة سطيف 2، الجزائر

z.boudrama@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2020/06/01

تاريخ القبول: 2019/11/17

تاریخ الاستلام: 2019/10/04

ABSTRACT:

ملخص البحث

This paper aimed at proving that the old Arab rhetorical lesson is a functional lesson, which means, it does not study the structure of language in isolation from the evocation of the function (semantic and situationality) that contributed to its production, It will try to track the various mechanisms that Al-Jarjani employed in his book "The Evidence of Miracles" "Dala'il El İjaz", with the help of what is provided by the Functional Grammar Theory for Simon Dick. The study concluded that the Arabic rhetoric conjures up the context to know the purposes of the article, and Al-Jarjani has demonstrated it in many ways, and he has evoked the "use ability" that the functional grammar theory. drew attention to its importance.

Keywords: Functional, rhetoric, El Djourjani, the speech, the context.

تسعى هذه الورقة إلى إثبات أن الدرس البلاغي العربي القديم درس وظيفي، بمعنى أنه لا يدرس بنية اللغة بمعزل عن استحضار الوظيفة (الدلالية والمقامية) التي أسهمت في إنتاجها، وسنحاول تتبع مختلف الآليات التي كان يوظفها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز مستنيرين بما توفره نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك.

وقد توصلنا إلى أن البلاغة العربية تستحضر المقام لمعرفة مقاصد المقال، وقد دلل الجرجاني عليها بصور كثيرة، وأنه قد استحضر القدرة الاستعمالية التي نهت إلى أهميتها نظرية النحو الوظيفي.

كلمات مفتاحية: الوظيفية، البلاغة، الجرجاني، المقال، المقام

1. مقدمة:

إذا كان علم النّحو قد حدّد زاوية نظره، خاصّة عند المتأخّرين، في ما يجوز وما لا يجوز من التراكيب بمعزل عن استحضار الموقف التّواصليّ الذي قيل فيه، وبمعزل عن ربطه بمتكلّم ينجزه ومستمع يستقبله، فإنّ البلاغة قد ركّزت - في مضامينها ومفرداتها ومعالجتها- على زاوية ربط المقال بالمقام الذي أنجز فيه، يقول ابن خلدون: "إنّ الأمور التي يقصد المتكلّم بها إفادة السّامع من كلامه هي:

إمّا تصوّر مفردات تسند ويسند إليها، ويفضي بعضها إلى بعض، والدلالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف، وأمّا تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة، ويدلّ عليها بتغير الحركات وهو الإعراب، وأبنية الكلمات، وهذه كلّها هي صناعة النّحو، ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات، المحتاجة للدلالة، أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه، وإذا لم يشمل على شيء منها، فليس من جنس كلام العرب، فإنّ كلامهم واسع، ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة"¹، ومن ثمة فالبلاغة هي تمام علم النّحو، وهو لها كالأصل للفرع، وهذا يعني أنّه لا استقلالية ولا تعارض بين النّحو والبلاغة، وقد أحسن السّكاكيّ حين بنى كتابه (مفتاح العلوم) على هذا التصور، فقال: "وأوردت علم النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان..."²، والتمام يعني الإكمال والتّجاوز مع عدم الإلغاء، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أنّ علماء العربيّة لم يكونوا يرون بالفصل بين مختلف العلوم، بل، بالعكس تماماً، كانوا يظنّون أنّها متكاملة مترابطة يحتاج بعضها إلى بعض، وأبرز مثال على هذا ما خلّفوه من كتب بنوها على فكرة التّكامل كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والمفصل للزمخشري، والمفتاح للسّكاكي ... والذي اقتضى منهم هذا محاولة الإحاطة بكلام العرب من جميع الجهات دفعا لأي خلل يمكن أن يمسّ بنيته، يقول السّكاكيّ: "إنّ الغرض الأقدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب، وأردت أن أحصل هذا الغرض، وأنت تعلم أنّ تحصيل الممكن لا يتأتّى بدون معرفة جهات التّحصيل واستعمالها، لا جرم أنا حاولنا أن نتلو عليك في أربعة أنواع مذيّلة بأنواع أخرى مما لا بدّ من معرفته في غرضك، لتقف عليه ثمّ الاستعمال بيدك، وإنما أغنت هذه لأنّ ماثرات الخطأ إذا تصفّحتها ثلاثة: المفرد، والتّأليف، وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلّم به، وهذه الأنواع بعد علم اللّغة هي المرجوع إليها في كفاية ذلك ما لم يتخطّ إلى النّظم، فعلم الصّرف والنّحو يرجع إليها في المفرد والتّأليف، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير"³.

ويمكن القول إنّ البلاغة نظريّة وظيفيّة⁴؛ ذلك أنّها تبحث في كفيّة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، رابطة بين المقام والمقال، ومما يدلّ على هذا مضامينها والتّعريف التي ارتضيت لها؛ فقد أورد القزويني في التلخيص أنّ بلاغة الكلام "مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، وهو مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام كلّ من التّنكير والإطلاق والتّقديم والتّذكير بيان مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطاب الذّكيّ مع خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبها مقام"⁵، وقد قرّر السّكاكيّ هذا الأمر قبله فقال: "ثمّ إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسّميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليله بشيء من ذلك، حسب مقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان مقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان مقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره، وإن كان مقتضى إثباته مخصّصاً بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها، وكذا إن كان مقتضى عند انتظام الجملة

مع أخرى فصلها أو وصلها، والإيجاز معها أو الإطناب أعني طيّ جمل عن البين ولا طيّها، فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك⁶، والسكّكيّ بهذا يركّز أكثر ما يركّز على كميّات المطابقة، وأنّ من أحاط معرفة بهذه الكميّات فهو البليغ. وهذه النتيجة تذكّرنا بعنصرين من أهمّ العناصر المقرّرة في نظرية النحو الوظيفي وهما: 1- أسبقية الوظيفة على البنية وتأثيرها فيها 2- القدرة التواصلية (البليغ هو من يمتلك قدرة تواصلية). وهذا الاتفاق يجعلنا نقول: إنّ نظرية النحو الوظيفي تتقارب وتتقاطع مع البلاغة العربية في الأمور الجوهرية التي قامت عليها، حيث تكاد تبلغ معها حدّ التطابق لولا اختلاف في المنطلقات، والتصورات، والمفاهيم، والمصطلحات، وبعض طرق النّظر والمعالجة، وهو ما سنسعى إلى بيانه وإبرازه، وبناء عليه؛ فما هي مختلف الآليات الوظيفية التي كان يستحضرها الجرجاني في عمليتي البناء التنظيري، والتحليل التطبيقي؟ وما هي المصطلحات والمفاهيم التي تعكس الرؤية الوظيفية في كتاب دلائل الإعجاز؟.

ويمكن أن نفترض بداية أن نظرية البلاغة العربية نظرية وظيفية ذلك أنها بنيت أساساً على مراعاة الأحوال ومقتضياتها، والأحوال هي المقامات، والمقتضيات هي نوع البنية التي توافق ذلك المقام، والتي إذا خولفت كان منجز المقال لاحقاً لاحقاً مقامياً، كما نفترض أن الجرجاني قد بنى مؤلفه على أسس وظيفية. لكن قبل معالجة معالم الوظيفية التي توفر عليها كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني يجدر بنا تقديم تعريف بنظرية النحو الوظيفي، وأهم مبادئها وأسسها ليسهل تتبع المظان، وضبط تلك الأسس، ثم نخرج على بيان علاقة ما تقرره نظرية النظم بالمبادئ الوظيفية، ونحاول بيان وظيفة اللغة عند الجرجاني، وموقع الوظيفة من البنية عند الجرجاني، وأهم التحليلات الوظيفية التي قدمها الجرجاني في كتابه، وهذه عموماً هي المنهجية التي سنتبعها في هذا المقال.

2. التوجه الوظيفي (المعالم، والأسس):

يعدّ هذا التوجه أحد المحطات التي مر بها الفكر اللساني الغربي، فالفكر اللساني الغربي كان عقلانياً منطقياً فلسفياً مع اليونانيين، ثم صار مقارناً تاريخياً بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية القديمة والالتفات إلى أوجه القرابة بينه وبين اللغات اليونانية واللاتينية، وكذا بعد تأثره ببعض نظريات علم الأحياء (نظرية النشوء والتطور)، ثم صار وصفيّاً بنيوياً مع دي سوسير، ثم صار توليديّاً تحويلياً مع تشومسكي، ثم صار تداولياً، وعن التداولية انبثق - فعلياً - التوجه الوظيفي. والذي يركّز عليه اللسانيون عادة هو المحطات الثلاثة الأخيرة عادة، وهي المحطة البنيوية والمحطة التوليدية والمحطة التداولية.

ويعد النحو الوظيفي جزءاً من التوجه التداولي، إلا أن النحو الوظيفي اهتم ببناء قواعد (بعد تجريدها من متغيرات كثيرة) تضبط البنية إنتاجاً وفهماً، أما التداولية فلم تجعل من اهتماماتها تحصيل القواعد التي تضبط هاته البنية، بل اهتمت بقضايا أخرى، كأفعال الكلام، والمقصدية، والإحالة، ... من أهم الأسس التي تقوم عليها نظرية النحو الوظيفي، وتبني عليها جهازها الواصف⁷:

- الوظيفة الأساس للغة هي الوظيفة التبليغية (إقامة التواصل بين مستعملها)، وهناك وظائف ثانوية.
- الوظيفة التبليغية تحدد بنية اللغة كما أنّ كل أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها (لا مشروعية للحديث عن الوظيفة إذا كانت تؤثر تأثيراً بيناً في بنية اللغة)

- لكن ليس معنى هذا أن ثمة تلازماً مباشراً بين كل غرضٍ تواصلٍ وكل خاصية من الخصائص البنيوية.
 - موضوع الدرس الوظيفي هو القدرة التواصلية للمتكلم / المخاطب (معرفة النسق اللغوي + معرفة النسق الاستعمالي المعارف السياقية)
 - الجهاز الواصف في نظرية النحو الوظيفي يمكن لمحه في الترسيم التالية:
 - مكون تداولي + مكون دلالي ← مكون صرفي تركيبى ← مكون صوتي
 - البنية الصرفية التركيبية نتيجة لتفاعل الوظائف الدلالية و التداولية و التركيبية
 - العلاقات بين مكونات الجملة أنواع ثلاث: علاقات دلالية، علاقات تركيبية، علاقات تداولية.
 - يتم اشتقاق الجملة عن طريق نقل البنية الدلالية التداولية إلى بنية صرفية تركيبية لا العكس .
 - الكفايات التي يجب تحقيقها ثلاث: كفاية نفسية، وكفاية تداولية، وكفاية نمطية.
3. وظيفية مزايان النظم وخصائصه عند الجرجاني:

من المعلوم أن ليس كتاب الدلائل في جواهره كتاب بلاغة، بل هو كتاب سعى به مؤلفه إلى التّنقير والبحث عن موطن الإعجاز، ومكمن التفوق الذي اتّصف به القرآن الكريم، والذي جعل العرب يعترفون بعجزهم وعدم مقدرتهم على مضاهاته أو الإتيان بشبيهه ومثيله.

وقد رأى أنّ سبيل الوصول إلى بيان مكمن الإعجاز هو وصف اتّصف به النّصّ ذاته، ولذلك يجب أن يطلب منه هو نفسه لا من شيء خارج عنه؛ يقول: "لا يزال البرهان منه لائحاً معرضاً لكلّ من أراد العلم به، وطلب الوصول إليه، والحجّة فيه وبه ظاهرة لمن أرادها، والعلم بها ممكناً لمن التمسّه؟ فإذا كنت لا تشكّ في أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أنّ الوصف الذي له كان معجزاً قائماً فيه أبداً، وأنّ الطّريق إلى العلم به موجود والوصول إليه ممكن"⁸، ويقول عن معرفة العرب بعجزهم: "أيجوز أن يكون تعالى قد أمر نبيّه صلى الله عليه وسلّم بأن يتحدّى العرب إلى أن يعارضوا القرآن بمثله، من غير أن يكونوا قد عرفوا الوصف الذي إذا أتوا بكلام على ذلك الوصف، كانوا قد أتوا بمثله؟ ولا بدّ من (لا) لأنّهم إن قالوا: (يجوز)، أبطلوا التّحدّي، من حيث أنّ التّحدّي، كما لا يخفى، مطالبة بأن يأتيوا بكلام على وصف، ولا تصحّ المطالبة بالإتيان به على وصف من غير أن يكون ذلك الوصف معلوماً للمطالب ..."⁹.

وفي سبيل بيان هذا الوصف وتحديد جواهره والتّدقيق في الجهة التي يكون منها عرض جلّ مباحثه جامعاً إيّاها بين عنصري ثنائيّة جنس المزيّة وأمر المزيّة؛ جنس المزيّة يعنى ببيان من أيّ شيء هي؟ أمن المعاني، أم من الألفاظ، أم من شيء آخر؟ أمّا أمرها فيعنى بتحديد كيفيّاتها وتوصيف كيف تكون وكيف تعرض؟ يقول الجرجاني: "قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزيّة، وأنّها من حيّز المعاني دون الألفاظ، وأنّها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك، وتعمل رويّتك وتراجع عقلك، وتستنجد في الجملة فهمك، وبلغ القول في ذلك أقصاه، وانتهى إلى مداه، وينبغي أن نأخذ الآن في تفصيل أمر المزيّة وبيان الجهات التي منها تعرض"¹⁰.

ويقرّر بعد مناقشة مستفيضة أنّ المزيّة من حيث جنسها مرجعها إلى المعاني لا إلى الألفاظ، وفي هذا الصّدّد تولّدت "كلّ السّياقات والحجج التي أوردها للرّدّ على الذين علّقوا المزيّة باللفظ دون المعنى أو بالغوا في تقدير قيمة اللفظ على حساب المعنى"¹¹، أمّا أمرها فيرجع إلى النّظم فهو أساس التّفوّق ومناطق المفاضلة.

والعرب، كما يقول الجرجاني، إنّما "أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمهم، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كلّ مثل، وسياق كلّ خبر، وصورة كلّ عظة وتنبيه وإعلام وتذكير وترغيب وترهيب، ومع كلّ حجة وبرهان وصفة وتبيان، وبهرهم أنّهم تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها كلامها، ولفظة ينكر شأنها أو يرى أنّ غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتّساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما والتئاما، وإتقاناً وإحكاماً، لم يدع في نفس بليغ منهم، ولو حكّ بيافوخه السّماء موضع طمع، حتى خرس الألسن عن أن تدّعي وتقول، وخذيت القروم فلم تملك أن تقول" ¹².

هذه الخصائص التي تميّز بها القرآن يجمعها مفهوم النّظم، ذلك أنّ النّظم كما يقول الجرجاني: "اعلم أن ليس النظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النّحو) وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها" ¹³، وأساس هذا وجوهه هو التّعليق بين الكلم حيث "تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثّاني صفة للأوّل أو تأكيداً له أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخّى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيّاً أو استفهاماً أو تمنّياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعّة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى ذلك القياس" ¹⁴.

لكن، إذا كانت معاني النّحو مشتركة بين جميع متكلمي العربيّة فكيف تتفاضل الخطابات، وكيف يكون بعضها أبلغ من بعض؟ ينبّه الجرجاني إلى أنّه: "لا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الأخرى حتّى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتهما" ¹⁵، كما ينبّه إلى أنّ هذه المزايا "أمور خفيّة ومعان روحانيّة أنت لا تستطيع أن تنبّه السّامع لها، وتحدث له علماً بها حتّى يكون مهيباً لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لها في نفسه إحساساً بأنّ من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزيّة على الجملة، ومن إذا تصفّح الكلام وتدبّر الشّعرفرقّ بين موقع شيء منها وشيء" ¹⁶، وبناء عليه فالنّظر إلى النّظم هو نظر في خصوصيّة الاختيار، ونظر في تناسق الدّلالات وتلاقي معانيها على الوجه الذي اقتضاه الفكر، نظر "في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) و(زيد ينطلق) و(ينطلق زيد) و(منطلق زيد) و(زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) و(زيد هو المنطلق) و(زيد هو منطلق ...) ¹⁷، والذي يعكس هذا ويظهره إنّما هو بنية الكلام.

هذا التّصوّر الذي قدّمه الجرجاني للنّظم هو أساس البلاغة وجوهرها؛ ذلك أنّ فيه تجاوزاً لأصل المعنى إلى معاني أخرى لا تدرك إلا بالتّفكّر وإدمان النّظر، ويجب أن يعلم أنّ "لا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن تأتي المعنى من الجهة التي هي أصحّ لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخصّ به، وأكشف عنه، وأتمّ له، وأخرى بأن يكسبه نبلاً ويظهر فيه مزيّة" ¹⁸، إنه بعبارة أخرى المواءمة أو المطابقة بين المعنى واللفظ أو الوظيفة والبنية، وتعدّ هذه النّقطة من أهمّ ملامح الوظيفيّة عند الجرجاني.

لكن، ما هو تصوّره للعلاقة بينهما؟ وهل يرى بتأثير المعنى في المبنى؟ وما هي صور الربط التي أوردتها لهذا التأثير؟ للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها مما له تعلّق بكشف الجوانب الوظيفية عند الجرجاني سنعرض النقاط الآتية.

1.3 وظيفة اللغة: يورد الجرجاني أنّ الوظيفة الأساس للغة هي إقامة التّواصل بين متكلّمها، بل جعل هذه الحقيقة من الأمور البديهية التي لا يختلف فيها اثنان يقول: "الدّلالة على الشّيء هي لا محالة إعلامك السّامع إيّاه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه، وإذا كان كذلك، وكان مما يعلم ببدائه المعقول أنّ النّاس إنّما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السّامع غرض المتكلّم ومقصوده، فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره"¹⁹، وهو بهذا يتفق مع الوظيفيين في هذا الأساس (وظيفة إقامة التّواصل)، وبما أنّ المتكلمين على درجات وكذلك المستمعين، فلا شك أن اللغة تقوم بوظائف فرعية أخرى أجملها الجرجاني في ضبط مقصود المخبر من خبره، لكنها تؤوّل إلى الوظيفة الأساس الكبرى (إقامة التّواصل).

2.3 آلية التّواصل باللغة: ولا يكتفي الجرجاني بتقرير أن الوظيفة الأساس للغة إنما هو إقامة التّواصل، بل يتعداها إلى التأكيد على أن التّواصل لا يكون بالمفردات، وإنما يكون بالجمل المقتفي في بنائها آثار المعاني؛ يدلّك على هذا تفريقه بين نظم الحروف (الذي يكون في المفردات) ونظم الكلم (الذي يكون في الجمل والنصوص)، يقول: "نظم الحروف هو تواليها في النطق وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمها لها ما تحرّاه ... وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النّفس"²⁰، وإيراده كذلك أنّ الفائدة إنما تحصل "بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة"²¹، ويستشف من هذا التّصور أن الجرجاني يرى بأسبقية الجوانب الوظيفية (الدلالية والتداولية) على الجوانب البنيوية، وهذا المفهوم يعد من أهم مبادئ الوظيفية، كما يستنتج من كلامه أن التّواصل مرهون بتوفر البنية اللازمة التي تحمل مقصد المتكلم، والتي تشكل معه فعلاً لغوياً، ومن ثمة فالكلمة المفردة لا يتواصل بها عادة لأنها لا تستطيع حمل مقاصد المتكلم إلا إذا عضدت بقرائن.

3.3 لا نظم بلا تعليق: يدلّك على هذا ما ذهب إليه من أنّه "مما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنّه لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النّحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر متفكّر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكّر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال (فعل) فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك"²²، والجرجاني بهذا يقترب من عناصر البنية الحملية والوظيفية في النحو الوظيفي²³، حيث تكون الفكرة بداءة في ذهن المتكلم، ويكون المحمول أساسها (الفعل، أو الخبر)، واعتماداً على دلالة هذا المحمول تتحدد طبيعة العناصر التي تورد معه، والتعليق الذي ذكره الجرجاني يخضع أساساً إلى الجانب الدلالي، ومن ثمة فهو لا يخرج عما قرر في البنية الحملية في النحو الوظيفي.

4.3 الوظيفة سابقة على اللفظ: والوظيفة المقصودة ههنا تشمل المعنى المراد تبليغه وكلّ ما له تعلّق به، يقول الجرجاني: "إنّ الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني، فإنّها، لا محالة، تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب

لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثله أولاً في النطق، فأما أن تتصوّر في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنّظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النّظم الذي يتواصفه البلغاء فكراً في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأنّ تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظّن²⁴، وينصّ على هذا في موضع آخر فيقول: "لا يتصوّر أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنك تتوخّى التّرتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدّم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النّطق"²⁵.

5.3 النّظم بين المتكلّم والمتلقّي: يربط الجرجاني النّظم، بدرجة أولى، بمتكلّمه ومنجزه، فالمقصد والمعاني والتعليق والصّيغة التي هي عمدة النّظم ينجزها المتكلّم؛ يدلّك على هذا ما أورده من أنّ "النّظم والترتيب في الكلام ... عمل يعلمه مؤلّف الكلام في معاني الكلم"²⁶، وأنّ "الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلّف له، والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لا مع السّامع"²⁷، وأنّ هذا النّظم هو نتاج فكره وتدبّره، ف"الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتّبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتّبها في نفسه"²⁸، ثمّ إنّ "إذ قد ثبت أنّ الخبر وسائر معاني الكلام معاني ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه ويراجع فيها لبّه فاعلم أنّ الفائدة في العلم بها واقعة من المنشئ لها، وصادرة عن القاصد إليها"²⁹، وفي ربط الجرجاني بين النّظم والمتكلّم تأكيد للفكرة السابقة التي أوردها المتوكّل، وهي أنّ الجرجاني، كان يسعى إلى وضع نموذج للمتكلّم³⁰.

لكن، ما دور السّامع عنده؟ وهل هو مستحضر؟ وهل له علاقة بالنّظم؟

إذا كان المتكلّم يرتّب ألفاظ كلامه على حذو ترتيب المعاني في نفسه، فإنّ السّامع عند الجرجاني، يعكس هذه العمليّة، حيث يتلقّى الألفاظ أولاً ومنها يفهم المعاني والدلالات، وهذا معناه أنّ اللفظ عند السّامع مقدّم على المعنى.

وقد أبى الجرجاني إرجاع المزيّة إلى اللفظ، كما أبى أن يربط النّظم بالسّامع؛ لأنّ السّامع لا فضل ينسب إليه إلا فضل التّلقّي، يقول: "تري الرّجل منهم يرى ويعلم أنّ الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتّبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتّبها في نفسه على ما أعلمناك، ثمّ تفتّشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السّامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتّبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتّبة في سمعه، نسي حال نفسه واعتبر حال من يسمع"³¹، فالسّامع لا دور له في تميّز النّظم ولا في إنجازها على الوجه الذي ينجزه عليه. لكن، في المقابل، نجد له دور التّدقّق والتمييز بين أنواع الكلام، وهو مطالب بمعرفة الجهة التي منها كان القرآن معجزاً، وكثيراً ما يكلمه (السّامع/ المتلقّي) الجرجاني واضعاً يده على مكنى المزيّة، مثال ذلك قوله: "اعمد إلى ما توصفوه بالحسن، وتشاهدوا له بالفضل، ثمّ جعلوه كذلك من أجل النّظم خصوصاً، دون غيره مما يستحسن له الشّعور أو غير الشّعور، من معنى لطيف أو حكمة أو أدب أو استعارة أو تجنيس أو غير ذلك مما لا يدخل في النّظم وتأمله، فإذا رأيتك قد ارتحت واهترزت واستحسنست

فانظر إلى حركات الأريحية ممّ كانت؟ وعند ماذا ظهرت؟ فإنّك ترى عياناً أنّ الذي قلت لك كما قلت³²، وهذا يدلّ على أنّ الجرجاني ركّز على وضع نموذج للمتكلّم، لكنّه لم يغفل وضع نموذج مقابل للمتلقّي.

4. تحليلات وتنظيرات وظيفية (التقديم والتأخير أنموذجاً):

قدّم الجرجاني مجموعة كبيرة من المباحث حاول فيها أن يقنّن لخصوصيّة استعمال كلّ بنية باستحضار الوظيفة التي تعكس كلّ واحدة منها، فعرض للبنيات التي يكون فيها تقديم وتأخير، كما عرض للبنيات التي تحذف بعض عناصرها أو تذكر، كما ناقش بنية الإثبات ...، وتعد هذه المباحث من صميم الوظيفية عند الجرجاني، وسوف نركز في مقالنا هذا على باب التقديم والتأخير.

1.4 باب التقديم والتأخير: أوردنا سابقاً أنّ الجرجاني يحاول بناء نموذج للمتكلّم، كما أوردنا كذلك أنّه لم يغفل المتلقّي. والمتلقّي، عادة، هو الشّخص الذي يتلقّى المنظوم ويسعى إلى معرفة مكنى المزيّة والتفوّق فيه، ويلاحظ أنّ الجرجاني استحضره استحضاراً بارزاً في هذا الباب، ولبيان خصوصيّة قضايا التقديم والتأخير يقدّم للمتلقّي مجموعة نقاط تسعفه في معرفة الخصوصيّات والسّعي في طلبها، ولعل تركيزه على المتلقّي في مثل هذه السياقات أنه يريد أن يضع يد متلقي القرآن تخصيصاً والنصوص الراقية على مكنى التفوق والمزيّة، وهذا يحتاج إلى عدة تمكّنه من هذا. هذه النّقاط هي:

أ- الانطلاق من بنيات أصل تعكس أصل المعنى، هذه البنيات بنيات مجرّدة تشكّل جزءاً من كفاية المتكلّم النحوية التي هي جزء من الكفاية التواصلية العامة، ولذلك ضبطها مرهون بما يوقّره النّحو، وبواسطته يميّز في العناصر المقدّمة بين عناصر تقدّم على نيّة التأخير وأخرى تقدّم لا على نيّة التأخير، وضابط كلّ واحد منها هو بقاء العنصر موسوماً بحكم نحويّ معيّن أو تغيّره، قال الجرجاني: "تقديم يقال إنّّه على نيّة التأخير، وذلك في كلّ شيء أقرّته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه ... وتقديم لا على نيّة التأخير، ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابهِ وإعراباً غير إعرابه"³³.

ب - تقديم أحد عناصر بنية الجملة تعكسه وظيفة أو غرض يريد المتكلّم أن يبلّغه، وقد دعا الجرجاني إلى استحضار الغرض أو الوظيفة التي استدعت هذا التقديم وعدم الاكتفاء بالعبارات المجملّة (التقديم لأجل العناية والاهتمام) يقول الجرجاني: "وقد وقع في ظنون النّاس أنّه يكفي أن يقال: إنّّه قدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ"³⁴.

ت - أطراد ربط التّغيّر في البنية بالوظيفة، وهذا يدلّ على إيمانه بأنّ الوظيفة تؤثر تأثيراً مباشراً في البنية، وتعمل على توجيهها، ولذلك يكون من "الخطأ أن يقسّم الأمر، في تقديم الشّيء وتأخيره، قسمين: فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأنّ يعلّل تارة بالعناية وأخرى بأنّه توسعة على الشّاعر والكاتب ... ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدلّ تارة ولا يدلّ أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام، أنّه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجب أن تكون تلك القضية في كلّ شيء وكلّ حال"³⁵، وتبعاً لهذه النّقاط يحلّل القضايا المتعلّقة بالتّقديم والتأخير.

1.1.4 التقديم والتأخير في جملة الاستفهام بالهمزة: العنصر المستفهم عنه يوقع بعد أداة الاستفهام مباشرة فإذا قلت "(أفعلت؟) فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: (أأنت فعلت؟) فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه، ومثال ذلك أنك تقول: (أبنييت الدار التي كنت على أن تبنيها؟)، (أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟)، (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟) تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن، وتقول: (أأنت بنيت الدار؟)، (أأنت قلت هذا الشعر؟)، (أأنت كتبت هذا الكتاب؟) فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذاك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان، كيف؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولاً، والكتاب مكتوباً، وإنما شككت في الفاعل من هو؟³⁶، ومن الروايات التي تثبت صحة هذا التوجيه أنه يجوز أن نقول:

(1) أ- أقلت شعراً قطّ ب- رأيت اليوم إنساناً

ولكن لا يجوز أن نقول: (2) أ- ؟؟ أأنت قلت شعراً قطّ ب- ؟؟ أأنت رأيت اليوم إنساناً . وذلك لأن "قل شعراً على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله"³⁷.

وأنه يصح أن تقول جواباً عن المجموعة (1): أ- ما قلت شعراً قطّ ب- ما رأيت اليوم أحداً من الناس. ولا يجوز أن تقول جواباً عن المجموعة (2): أ- ما أنا قلت شعراً قطّ ب- ما أنا رأيت اليوم أحداً من الناس.³⁸

ويرجع عدم صلاحيته إلى "أن يكون ههنا إنسان قد قال كل شعر في الدنيا، وأكل كل شيء يؤكل، ورأى كل أحد من الناس، فنفيت أن تكونه"³⁹.

وإذا كان الغرض الأول يحمل على الشك من المتكلم، فإن هناك أغراضاً أخرى توسّع الجرجاني في تحليلها ومناقشتها، من تلك الأغراض التقرير والإنكار والتوبيخ، لكن مع المحافظة على الفرق القائم بين البنية التي تلي فيها أداة الاستفهام الاسم والتي تلي فيها الفعل، حيث إن استعمال أحدهما يختلف وظيفة عن استعمال الأخرى، مثال التقرير "قوله تعالى، حكاية عن قول نمرود: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الأنبياء/ 62) لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له، عليه السلام، وهم يريدون أن يقرّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: (أأنت فعلت هذا؟)، وقال هو، عليه السلام، في الجواب: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ (الأنبياء/ 63)، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: (فعلت، أو، لم أفعل)⁴⁰.

ومثال الإنكار "قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ (الإسراء/ 40)، وقوله عز وجل: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ (الصافات/ 153-154)، فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى الجهل العظيم، وإذا قدّم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل⁴¹، ولكن قد يكون الإنكار في الفاعل ويؤتى بالبنية التي تدلّ على ذلك (تقديم الاسم) والمراد إنكار الفعل من أصله؛ مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس/ 59)، وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ (يونس/ 59)، "ومعلوم أن المعنى على

إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله تعالى، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك لأن يجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذنا من غير الله، فإذا حقق عليه ارتدع⁴²، إلى غير ذلك من الأغراض.

وهذا الذي ذكره من أغراض تتعلق بتقديم الاسم أو تقديم الفعل يكون في العمد كما يكون في الفضلات؛ قال الجرجاني: "واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل، أعني أن تقديم اسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون، بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل، فإذا قلت: (أزيدا تضرب؟) كنت قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يضرب، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه"⁴³، بخلاف ما لو كان الذي يلي الهمزة الفعل فإنه "حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك"⁴⁴، وما يمكن تقريره، مرة أخرى، أن الجرجاني حاول أن يحل ظواهر بنيوية باحثاً عن الوظيفة التي استدعت إيرادها على الوجه الذي وردت عليه، وهو في هذا لا يختلف عن المعتمد في النحو الوظيفي إلا في المصطلح، وفي تصوّر أصل وفرع وعدم تصوّره.

2.1.4 قضايا التقديم والتأخير في الجملة المنفية: نبّه الجرجاني إلى أن الأحكام المنطبقة على جملة الاستفهام من تقديم اسم أو تقديم فعل تنطبق على جملة النفي، يقول: "إذا قلت: (ما فعلت) كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلاً يثبت أن مفعول؛ تفسير ذلك: أنك إذا قلت: (ما قلت هذا) كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مفعول؟ وإذا قلت: (ما أنا قلت هذا؟) كنت نفيت أن تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء يثبت أنه مفعول، وكذلك إذا قلت: (ما ضربت زيدا) كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلاً، وإذا قلت: (ما أنا ضربت زيدا) لم تقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب"⁴⁵، وإلى جانب الرائزين الذين أوردناهما مع جملة الاستفهام يضيف الجرجاني رائزا آخر يعضد ما يورد وهو أنه يصحّ أن تقول:

أ- 1- ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس 2- ما ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواي.

لكن، لا يصحّ أن تقول: 1- ما أنا قلت هذا ولا قاله أحد من الناس 2- ما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد سواي.

ب- يصحّ، كذلك، أن تقول: ولا يصحّ أن نقول:

1- ما ضربت إلا زيدا 1- ما أنا ضربت إلا زيدا

2- ما قلت إلا هذا 2- ما أنا قلت إلا هذا

"وذلك لأنّ نقض النفي بـ(إلا) يقتضي أن تكون ضربت زيدا، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعا"⁴⁶.

ج - يصحّ، كذلك، قول: ولا يصحّ :

1- ما ضربت زيدا ولكيّ أكرمته 2- ما زيدا ضربت ولكيّ أكرمته.

"وذاك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول: (ما زيدا ضربت ولكن عمرا)"⁴⁷.

وهذا الذي ذكره الجرجاني في الجملة الاستفهامية أو المنفية من تقديم وتأخير وما ينشأ عنه من دلالة يندرج ضمن الصحة المقامية التي إذا خولفت كان لحنا من جهة المقام، وهو من صميم المفاهيم الوظيفية التي يجب الالتفات إليها وتسجيلها في مناقشات الجرجاني وتحليلاته.

3.1.4 قضايا التقديم والتأخير في الجملة الخبرية المثبتة: حمل الجرجاني، كذلك، دلالة نظم جملة الخبر المثبت على دلالاته في جملة الاستفهام، ورأى أنه من المحال أن تكون له دلالة في الاستفهام ثم لا تكون في الخبر؛ يقول: "واعلم أنّ معك دستوراً لك فيه، إن تأملت، غنى عن كلّ سواه، وهو أنّه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر، وذاك أنّ الاستفهام استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك، كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام، فيكون المعنى إذا قلت: (أزيد قام؟) غيره إذا قلت: (أقام زيد؟)، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: (زيد قام) و(قام زيد) سواء، ذاك لأنّه يؤدي إلى أن تستعلمه أمراً لا سبيل فيه إلى جواب، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبت لك بها على ذلك الوجه"⁴⁸، وذلك لأنّه لا فرق بين جملة الاستفهام وجملة الخبر إلا في زيادة أداة الاستفهام في الأولى وغيابها في الأخرى؛ يقول الجرجاني: "وإذا كان ذلك كذلك كان محالاً أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخباراً عن المعنى على وجه لا تكون هي، إذا نزعنا منها الهمزة، إخباراً به على ذلك الوجه"⁴⁹.

وتبعاً لهذه الرؤية يكون تقديم الاسم في الجملة الخبرية المثبتة مختلفاً عنه إذا كان مؤخراً وكان المقدم هو الفعل، وقد ركّز الجرجاني في تحليله للجملة الخبرية المثبتة على الوظائف التي تعكس تقدّم الاسم، وهي أغراض كثيرة تفهم من السياق. وهذا يقود إلى استنتاج مفاده أنّ قصر النحو الوظيفي أغراض هذا النوع من البنيات على بؤرة المقابلة فقط فيه إجحاف كبير⁵⁰، وفي المقابل نجد أنّ الجرجاني ذكر أنّ هناك وظيفة كثيرة الورد، وهناك وظائف أخرى تتجاوز هذه الوظيفة الجلية.

أمّا بالنسبة للوظيفة كثيرة الورد فهي تتساوى وبؤرة المقابلة عند الوظيفيين⁵¹ وهي "أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنّه فاعله دون واحد آخر، أو دون كلّ أحد، ومثال ذلك أن تقول: (أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه) تريد أن تدّعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وتردّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب فيه كما كتبت"⁵²، إنها وظيفة فيها تنصيص على معلومة مختلف فيها بين المتكلّم والمتلقّي.

ومن الأغراض الأخرى المستفادة من تقديم الاسم "أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقّق على السّامع أنّه قد فعل، وتمنعه من الشكّ لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولاً ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار"⁵³؛ فليس الأمر محمولاً على معلومة مختلف فيها بين المتكلّم والمتلقّي، وإنّما أراد أن يؤكّد الصّفة للموصوف، يقول الجرجاني موضّحاً هذه الفكرة في تعليقه على قول الشاعر:

هُمْ يَفْرِشُونَ اللَّيْلَ كُلَّ طِمْرَةٍ *** وأجرد سَبَّاحٌ يَبْدُ الْمَغَالِبَا

"لم يرد أن يدّعي لهم هذه الصّفة دعوى من يفردهم بها، وينصّ عليهم فيها، حتّى كأنّه يعرض بقوم آخرين، فينفي أن يكونوا أصحابها، هذا محال، وإنّما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل، وأنهم

يقتعدون الجياد منها وأنّ ذلك دأبهم، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم، إلا أنّه بدأ بذكرهم لينبّه السّامع لهم ويعلم بدياً قصده إليهم بما في نفسه من الصّفة ليمنعه بذلك من الشكّ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه⁵⁴.

وعلى كلّ حال فإنّ تقديم الاسم تعكسه وظائف معيّنة تتوضّح من المقام، كدفع الشكّ والرّيبة والإنكار والتّوكيد، ولذلك "إذا كان الفعل مما لا يشكّ فيه ولا ينكر بحال لم يكذب على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت: (قد خرج) ولم تحتج إلى أن تقول: (هو قد خرج)، ذاك لأنه ليس بشيء يشكّ فيه السّامع فتحتاج أن تحقّقه، وإلى أن تقدّم فيه ذكر المحدث عنه"⁵⁵.

5. خاتمة:

حاولنا في هذا المقال تلمّس معالم الوظيفية في البلاغة العربية، وقد اتخذنا من الجرجاني أنموذجا بعده أحد المؤسسين للدرس البلاغي، وفي سبيل توضيح الرؤية فقد استهللنا المقال بتعريف بالدرس الوظيفي وبيان أهم أسسه، ثم عرجنا على كتاب الجرجاني فبيننا أهم الجوانب الوظيفية التي عالجها الجرجاني تنظيراً وتطبيقاً، مركزين على باب التقديم والتأخير، ويمكن القول إن من أبرز معالم الوظيفية في البلاغة العربية هي:

- ربطها، في التّقييد، بين المقام والمقال، وإيرادها أن المقال تابع للمقام وخاضع له.
- وهذه التّبعية يسبقها معلم آخر مقدّم عليها وممهّد لها، وهو أنّ الوظيفة الأساس للغة إنما هي إقامة التّواصل بين مستعملي اللغة.
- نظريّة النّظم عند الجرجاني نظريّة تبحث عن مكنن إعجاز النّص القرآني، ولذلك فقد ركّز في بيانها على مراعاة خصوصية هذا الملفوظ، وتمييزه عن غيره، انطلاقاً من تلقيه.
- لكنّها على الرغم من انطلاقها من خصوصية الملفوظ، فإنّها تجعل مرجعية تلك الخصوصية إلى ما تشف عنه من دلالات وظيفية، ومن ثمة فالعبارة لا تطلب لذاتها.
- كما أن خصوصية الملفوظ تعكس قدرة المتكلم اللغوية والاستعمالية، ذلك أن النظم في جوهره تعليق بين الكلم وفق معان نحوية، وهذا ما يعكس القدرة اللغوية، ومعلوم أن المعاني الذهنية والدلالات المقامية لها نصيبها في صياغة الملفوظ وبنائه، وهذا ما يعكس القدرة الاستعمالية.
- التقديم والتأخير والحذف، والجملة الاستفهامية والإخبارية ... بنيات تعكسها وظائف محددة سعى الجرجاني إلى كشفها، والتقنين لها وضبطها، وهو بهذا الفعل لا يكتفي بالبحث عن الجوانب التنظيرية بل يسعى إلى البحث عن كفايتها التطبيقية.

ونقترح أن توسع دائرة البحث عن معالم الوظيفية في الدرس اللغوي العربي القديم على اختلاف علومه وموضوعاته، من نحو وصرف، وبلاغة، وأصول ... ذلك أن الدرس اللغوي العربي القديم درس وظيفي كما يقول المتوكل، فإذا حددت الجوانب الوظيفية واستحضرت أمكن أن نفهم طريقة المتقدمين في

المعالجة والتحليل، كما يمكن أن نعتمدها أساساً للتفسير من جهة، وقد نوظفها في مجال التعليم أو أي مجال آخر تصلح له من جهة أخرى.

6. الهوامش:

- ¹ - عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط1، 2003، دار الفكر، لبنان، ص570.
- ² - السكاكي، مفتاح العلوم، تح: أكرم عثمان يوسف، ط1، 1981، دار الرسالة، بغداد، العراق، ص104.
- ³ - السكاكي، مفتاح العلوم، ص106.
- ⁴ - على الأقل عند حدود الهدف المركزي؛ أعني الربط بين البنية والوظيفة وتبعية الأولى للثانية، أما إذا نظر إلى بقية الأهداف الأخرى من تحقيق للكفاية التّمطية والكفاية الإجرائية ... فلا شك أن نظرية التّحو الوظيفي تتجاوز البلاغة العربية تجاوزاً كبيراً.
- ⁵ - أبو العباس أحمد بن يعقوب المغربي، مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 2003)، م1، صص16-17.
- ⁶ - السكاكي، مفتاح العلوم، صص350-351.
- ⁷ - ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ط1، 1989، منشورات عكاظ، المغرب، ص126.
- ⁸ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط3، 1992، دار المدني، مصر، ص10.
- ⁹ - المرجع نفسه، ص385.
- ¹⁰ - المرجع نفسه، ص64.
- ¹¹ - حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، ط1، 1981، المطبعة الرسمية للجامعة التونسية، تونس، ص497.
- ¹² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص39.
- ¹³ - المرجع نفسه، ص81.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص55.
- ¹⁵ - المرجع نفسه، ص258.
- ¹⁶ - المرجع نفسه، ص547.
- ¹⁷ - المرجع نفسه، ص81.
- ¹⁸ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص43.
- ¹⁹ - المرجع نفسه، ص530.
- ²⁰ - المرجع نفسه، ص49.
- ²¹ - المرجع نفسه، ص44.
- ²² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص410.
- ²³ - ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربة وظيفية لبعض التركيب في اللغة العربية)، ط1، 1993، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ص31.
- ²⁴ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص52.
- ²⁵ - المرجع نفسه، ص54.
- ²⁶ - المرجع نفسه، ص359.
- ²⁷ - المرجع نفسه، ص417.
- ²⁸ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص454.
- ²⁹ - المرجع نفسه، ص545.
- ³⁰ - ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص84.

- 31 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 455.
- 32 - المرجع نفسه، ص 85.
- 33 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106.
- 34 - المرجع نفسه، ص 108.
- 35 - المرجع نفسه، ص 110.
- 36 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 111.
- 37 - المرجع نفسه، ص 112.
- 38 - ينظر: المرجع نفسه، ص 112.
- 39 - المرجع نفسه، ص 124.
- 40 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 113.
- 41 - المرجع نفسه، ص 114.
- 42 - المرجع نفسه، ص 115.
- 43 - المرجع نفسه، ص 115.
- 44 - المرجع نفسه، ص 122.
- 45 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 124.
- 46 - المرجع نفسه، ص 126.
- 47 - المرجع نفسه، ص 127.
- 48 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 140.
- 49 - المرجع نفسه، ص 141.
- 50 - ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28.
- 51 - ينظر: المرجع نفسه، ص 28.
- 52 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 128.
- 53 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 129.
- 54 - المرجع نفسه، ص 129-130.
- 55 - المرجع نفسه، ص 135.

7. قائمة المراجع:

- الجرجاني، عبد القاهر، 1992، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، دارالمدني، مصر.
- صمود، حمادي، 1981، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، المطبعة الرسمية للجامعة التونسية، تونس.
- المتوكل، أحمد، 1989، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، المغرب.
- المتوكل، أحمد، 1993، الوظيفة والبنية (مقاربة وظيفية لبعض التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، المغرب.
- المتوكل، أحمد، 1985، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دارالثقافة، المغرب.
- ابن يعقوب المغربي، أحمد، 2003، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، لبنان.